في إطار مساعي حل الأزمة الرياضية

مجلس الوزراء: دعوة «الفيفا» و«اللجنة الأوليمبية» لزيارة الكويت

■ اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استدامة السلع والمواد الغذائية واستقرار أسعارها

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع

جانب من الاجتماع

■ نتمني ان يهيئ قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الإسرائيلي الظروف لأستئناف عملية السلام

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قاعة مجلس الوزراء بقصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي: بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2017 يرفع مجلس الوزراء إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد والشعب الكويتي الكريم اسمى آيات التهاني والتبريكات سائلا المولى عز وجل ان يجعل العام المقبل عام خير وبركة ورخاء على وطننا العزيز وعلى الامتين العربية والإسلامية وان يعم السلام والأمن والاستقرار على العالم اجمع.

كما اطلع مجلس الوزراء على الرسالة المشتركة الموجهة لصاحب السمو الأمير من فخامة امينة غريب فهيم رئيسة جمهورية موريشيوس وفخامة اثريكه بينيا نييتو رئيس الولايات المكسيكية المتحدة بصفتهما رئيسي الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه والتي تضمنت الإشارة إلى خطة العمل التي اعتمدها الفريق في سبتمبر الماضي بمقر الامم المتحدة والتي تدعو إلى إتباع نهج جديد شامل ومتكامل بشأن المياه املا في تحقيق الهدف السادس لخطة التنمية المستدامة 2030.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حول نتائج مشاركته في الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية التي عقدت في القاهرة وذلك لبحث تطورات الوضع في سوريا في ظل الأوضاع المأساوية التي تعرضت لها مدينة حلب إلى جانب نتائج مشاركته في الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الرابع ضمن إطار مواصلة التشاور والتحاور بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي في ظل الظروف الحرجة والدقيقة التي تمر بها المنطقة والمتغيرات الإقليمية والدولية السريعة التي تشهدها.

وشرح الخالد للمجلس كذلك نتائج مشاركته في الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي والذي عقد مؤخرا في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية لبحث الوضع في سوريا إثر تدهور الأوضاع المأساوية في مدينة حلب ومجددا مطالبة النظام السوري وحلفاءه بالوقف الفوري لكافة العمليات العسكرية ضد الشعب السوري الأعزل موجها معاليه بكلمته النداء إلى المجتمع الدولي وتحديدا للامم المتحدة ومجلس الأمن للتحرك الجاد تفعيلا لقراراته ذات الصلة والتأكيد على ان الأزمة السورية لن تحل بالوسائل العسكرية واهمية العودة للمفاوضات للوصول إلى حل سياسي بموجب قرارات جنيف (رقم 1) وقرار مجلس الأمن رقم (2254) وذلك تلبية لطموحات الشعب السوري وتطلعاته مؤكدا ان دولة الكويت لن تالو جهدا في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

كما أحاط الخالد مجلس الوزراء علما بالإجراءات التي سبقت عملية إطلاق سراح المواطنين المحتجزين في جمهورية إيران الإسلامية مشيدا بدور السفارة الكويتية في إيران وبتعاون السلطات الإيرانية الذي اثمر عن سرعة الإفراج عنهم وعودتهم إلى البلاد سالمين.

وضمن إطار حرص الحكومة على تطوير المنظومة الرياضية ورفع ايقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت استعرض مجلس الوزراء الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للرياضة بشان توصية مجلس الأمة لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بدولة الكويت في ضوء شرح قدمه وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود تضمن عرضا لهذه الإجراءات والمتمثلة في المقترح المقدم من مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة بشان مشروع قانون جديد في شأن الرياضة متطور وشامل تتعاون مع السلطة التشريعية لإصداره بالقرب فرصة بما يواكب التطورات التي طرأت على التشريعات الرياضية والميثاق الأولمبي وبما لا يتعارض مع الدستور وسيادة الدولة على ان تلتزم المنظمات الرياضية الدولية برفع الإيقاف بشكل مؤقت.

كما تم توجيه دعوة إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية للحضور إلى دولة الكويت لمناقشة الوضع الرياضي مع حكومة دولة الكويت ومجلس الأمة تمهيدا للوصول إلى الصيغة التوافقية التي ترتضيها جميع الأطراف. كما قامت الهيئة العامة للرياضة بمخاطبة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم بشان هذه الإجراءات وتم مخاطبة وزارة الخارجية كذلك للتوجيه بما تراه مناسبا عبر سفارات دولة الكويت في الخارج وتم كذلك مخاطبة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بشان مشروع قانون الرياضة الجديد ومشروع قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة المنشطات.

وقد اشاد مجلس الوزراء بهذه الإجراءات التي تم اتخاذها بالتعاون مع السلطة التشريعية إنطلاقا من المسؤولية الدستورية والوطنية معربا عن امله بان تساهم في عودة النشاط الرياضي الكامل بعد الإيقاف القسري.

ثم اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الخدمات العامة بشان التصورات والمقترحات الخاصة باستدامة السلع والمواد الغذائية الطازجة واستقرار اسعارها مؤكدا على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استدامة السلع والمواد الغذائية.

وقد أبن مجلس الوزراء وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الأسبق المغفور له بإذن الله محمد صقر سعد المعوشرجي الذي انتقل إلى رحمه الله تعالى مستذكرا بكل التقدير جهود الفقيد المخلصة في خدمة وطنه في مختلف الميادين سائلا المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته.

كما اعرب مجلس الوزراء عن بالغ تعازيه وخالص مواساته إلى كل من اسرتي المغفور لهم عائلتي العويهان والقعود وذلك إثر فاجعة حريق اليخت الذي وقع في منطقة الخيران يوم السبت الماضي والذي اسفر عن وفاة عدد من افراد العائلتين الكريمتين مبتهلا إلى المولى جل وعلا ان يتغمد شهداء هذا الحادث الأليم بواسع رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جناته وان يلهم اهلهم وذويهم جميل الصبر وحسن العزاء ويؤجرهم وان يمن على المصابين بسرعة الشفاء وموفور العافية.

ثم بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة.

كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وقد رحب مجلس الوزراء بتبني مجلس الأمن الدولي قراره رقم (2334) الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي والذي يطالب بوقفه في الأراضي الفلسطينية مؤكدا أن هذا القرار يأتي منسجما مع مسؤوليات مجلس الأمن التاريخية في حفظ السلم والأمن الدوليين ومجسدا لموقف المجتمع الدولي في عدم مشروعية إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة لما تشكله من تدمير لعملية السلام في الشرق الأوسط

واعرب المجلس عن امله في أن يسهم هذا القرار في استئناف عملية السلام وتهيئة الظروف لإنجاحها وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية مجددا موقف دولة الكويت الداعم لكل الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق وفق المرجعيات الدولية.

هذا وقد تابع المجلس باهتمام وقلق الحوادث الإرهابية المؤسفة التي وقعت مؤخرا ومن أبرزها حادث اقتحام شاحنة لسوق في مدينة برلين بجمهورية المانيا الاتحادية الذي أسفر عن إصابة عدد من الأشخاص اضافة إلى حادث اطلاق النار في احد المراكز الإسلامية في مدينة زيورخ في سويسرا والذي أسفر عن مقتل وجرح العشرات وجريمة إضرام النار بجنديين تركيين أسيرين من قبل ما يسمى بتنظيم داعش.

ومجلس الوزراء إذ يؤكد رفضه التام لهذه الجرائم الإرهابية الشنيعة ولكل أساليب العنف والإرهاب بكل أشكاله وصوره التي تستهدف ترويع الآمنين وتتنافى مع الشرائع السماوية والمبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية والأعراف الدبلوماسية مؤكدا براءة الإسلام من هذه الأعمال الإجرامية الآثمة وقد شدد المجلس على موقف دولة الكويت بدعوة المجتمع الدولي لتكثيف جهوده للقضاء على الإرهاب ومكافحته معربا عن خالص التعازي وصادق المواساة للجمهورية التركية وجمهورية المانيا وسويسرا ولأسر الضحايا خاصة

أكد أن الأمن الوطني هو حجر الزاوية لأي بناء تنموي

الغانم : عدم تحديد الفاسدين ومعاقبتهم أمر يبعث على اليأس

■ تطبيق مبادئ الشفافية والتكاشف والعمل في النور عوامل رئيسية في تحقيق الحكم الرشيد

الغانم متحدثا

صورة جماعية للحضور

■ علينا الاعتراف ان كثيرا من المشاريع قد تم تعطيلها بحجة وجود شبهات فساد

اكد رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق علي الغانم امس ان الأمن الوطني هو حجر الزاوية في اي بناء تنموي وأية نهضة وطنية.

واضاف الغانم في كلمة له خلال بمناسبة احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي نظمته الهيئة العامة لمكافحة الفساد وجمعية الشفافية الكويتية بعنوان «دور السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» ان الأمن هو البوابه لتحقيق الاستقرار الضروري لأية تنمية مستدامة.

واوضح ان يجب الارتكاز على عناصر ثلاث رئيسية في عملية البناء وهي الحريات وسيادة القانون والحكم الرشيد مؤكدا ان احدى أهم الركائز الرئيسية في تحقيق الحكم الرشيد هو تطبيق مبادىء الشفافية والتكاشف والعمل في النور.

ولفت « اننا ازاء موضوع الشفافية ومحاربة الفساد نقف جميعا أمام معضلتين بنيويتين مزمنتين وهما كيف يكون هناك حديث عن فساد وليس هناك فاسدون وكيف تحت شعار التشدد في محاربة الفساد نقع في دائرة تعطيل الأعمال والانجاز واطالة الدورة المستندية».

واكد ان كثرة الحديث عن الفساد دون ان يتم ايجاد او تحديد فاسدين لمعاقبتهم امر يبعث على الياس والقنوط وقد يدخل الناس في مازق الاعتياد على وجود فساد مشيرا الى هناك تكمن الخطورة الامر.

وذكر انه يجب الاعتراف ان كثيرا من المشاريع قد تم تعطيلها بحجة وجود شبهات فساد الامر الذي يجعلنا أمام استحقاقين مهمين وهما تكريس كل آليات المراقبة بشكل احترافي وسلس يضمن ان تتم الموافقة على كل ما هو قانوني وسليم اجرائيا من دون ان تتحول تلك الهيئات الرقابية الى بؤر بيروقراطية شديدة الترهل والبطء اما الاستحقاق الاخر فهو ضرورة سد كل الثغرات القانونية ومجالات التلاعب والتنصل والحيل الاجرائية من اجل تقديم كل فاسد او متجاوز للعدالة.

وتابع كما يجب احترام كل دوائر المراقبة وسلطات التدقيق من مجلس الامة وديوان محاسبة وجهاز مراقبين ماليين وجهاز مناقصات وصحافة واعلام وجمعيات ومؤسسات مجتمعية مختصة باعمال الرقابة والمحاسبة والحكم الرشيد بحيث لا تتحول تلك الوسائل لاجهاض اي مشروع او قرار من شانه دفع عملية البناء في المجتمع.

واشار الى ان عملية تطوير الأدوات والاليات الرقابية هو استحقاق دائم علينا كبرلمانيين القيام به لافتا الى ما قام به المجلس السابق من خطوات مهمة في هذا الاتجاه ومنها انشاء جهاز المراقبين الماليين وعقد جلسات مفتوحة لاول مرة بحضور ديوان المحاسبة لمناقشة ملاحظات الديوان على كل وزارة.

من جانبة ثمن رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبد الرحمن النمش في كلمته ما بذله رئيس مجلس الأمة «من جهود مخلصة في سرعة مناقشة وإقرار القانون رقم 2 لسنة 2016 الذي اعاد الحياة لمنظومة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والتي كادت ان تتوقف في اعقاب صدور الحكم بعدم دستورية المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 2012».

واشاد بما قدمته الحكومة من دعم واضح بناءً على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء في سبيل عودة الدور المؤسسي لمكافحة الفساد من خلال سرعة إعداد وتقديم مشروع قانون الهيئة الجديد وما بذلته الحكومة من جهود حثيثة في سبيل رعاية وتوفيق أوضاع كافة منتسبي الهيئة وضمان عودتهم لوظائفهم السابقة بها.

واكد النمش ان اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الفساد ومحاولاته الدؤوبة نحو محاصرة اسباب ظهوره وعوامل انتشاره وتحجيم اثاره وملاحقة مرتكبيه إنما تأتي مما شهدته الشعوب في السنوات الأخيرة من آثار مدمرة لهذه الظاهرة وتسببها المباشر في تقويض وهدم كافة جهود التنمية والإعمار.

واكد حرص الكويت على مسايرة ركب المجتمع الدولي الساعي إلى مكافحة هذه الظاهرة والحد من آثارها وتجفيف منابعها من خلال الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومن ثم إنشاء هيئة مختصة بشئون هذه الاتفاقية ومتطلباتها ممثلة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومنحها الاستقلالية والسلطات اللازمين للنهوض بمهامها.

واضاف انه على الرغم مما واجهته الهيئة من صعوبات قانونية ومؤسسية ودستورية فقد سعت منذ ايام عملها الأولى سواء في المرحلة السابقة على حلها او بعد عودتها إلى تحقيق الأهداف التي أنشات من أجلها واستطاعت تحقيق نجاحات متميزة في مجالات استلام إقرارات الذمة المالية من المشمولين بأحكامها بعد التنسيق مع مختلف جهات الدولة لحصرهم على نحو دقيق.

واكد ان الهيئة نجحت في تحقيق عدة نجاحات على الصعيد الاقليمي والدولي كان ابرزها إنضمام دولة الكويت لعضوية الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد والتي تعد المؤسسة الأبرز عالميا في هذا المجال ولازالت الهيئة بكافة قطاعاتها تبذل قصاري جهدها للحفاظ على ما حققته من نجاحات و إحراز المزيد من التقدم في كافة شئونها.

وشدد على ان مكافحة الفساد لن تقوى جهة او مؤسسة على القيام بها مهما إمتلكت من أدوات وإمكانات إذ ان السبيل الوحيد والأمن للقضاء على هذه الآفة المقيته هو العمل في إطار المسئولية المشتركة بين كافة مؤسسات الدولة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين.

وبين انه على الرغم من ان السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تدخرا وسعا في دعم الهيئة ومساندتها إلا ان الأمل يحدوني في ان يقدموا المزيد من اوجه الدعم التشريعي والمؤسسي لهذه الهيئة ومنحها المزيد من القوة والتاييد والمساندة في محاصرة الفساد وملاحقة المفسدين والتعاون معها من خلال تذليل كافة ما يعتري عملها من عقبات وهو ما لا يساورنا شك في حرصهما عليه.

ومن جانبه شدد رئيس جهاز المراقبين الماليين عبد العزيز الدخيل على ضرورة وضع التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه محل التنفيذ لتكون إيمانا راسخا منا جميعا كقائمين على مؤسسات الدولة باهمية تلك المبادئ والقيم السامية في معالجة العديد من الاختلالات والممارسات ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي بما يكفل رفعة وتقدم وطننا العزيز.

واكد ان إصدار القانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين يعتبر من أهم التشريعات الصادرة والذي شكل إضافة حيوية لتطلعات الإصلاح المالي بالدولة ليكون جهازا رقابيا مستقلا يعمل بحرفية بهدف تطوير الأداء المالي في الجهات والمؤسسات الحكومية ولضمان تنفيذ وتطوير السياسات والإجراءات الرقابية المانعة التي تسبق التصرفات المالية.

وبين ان هذا الأمر يمثل مطلبا مهما للجميع بالتعاون والعمل على تنمية ثقافة الالتزام بالضوابط والتشريعات وتعزيز مبدأ المساءلة بما يتوافق مع تطلعات السلطة التشريعية، ومساعي السلطة التنفيذية في الإصلاح المالي بالدولة.

واضاف الدخليل ان جهاز المراقبين الماليين حرص منذ صدور القانون رقم 23 لسنة 2015 في 17 مايو 2015 ووضع اللبنات الأولى لتاسيس الجهاز، وصدور المرسوم رقم (333) لسنة 2016 في ديسمبر 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، ككيان رقابي مستقل معني بالرقابة المسبقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة من خلال مؤسساتها المختلفة، للتاكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها، حرص على تبني قيم النزاهة والشفافية في جميع أعماله وممارساته.

■ تكريس آليات المراقبة بشكل احترافي يحول دون تحول الهيئات الرقابية الى بؤر بيروقراطية

■ سد كل الثغرات القانونية ومجالات التلاعب والتنصل من أجل تقديم كل فاسد أو متجاوز للعدالة

■ عملية تطوير الأدوات والآليات الرقابية هو استحقاق دائم علينا كبرلمانيين القيام به